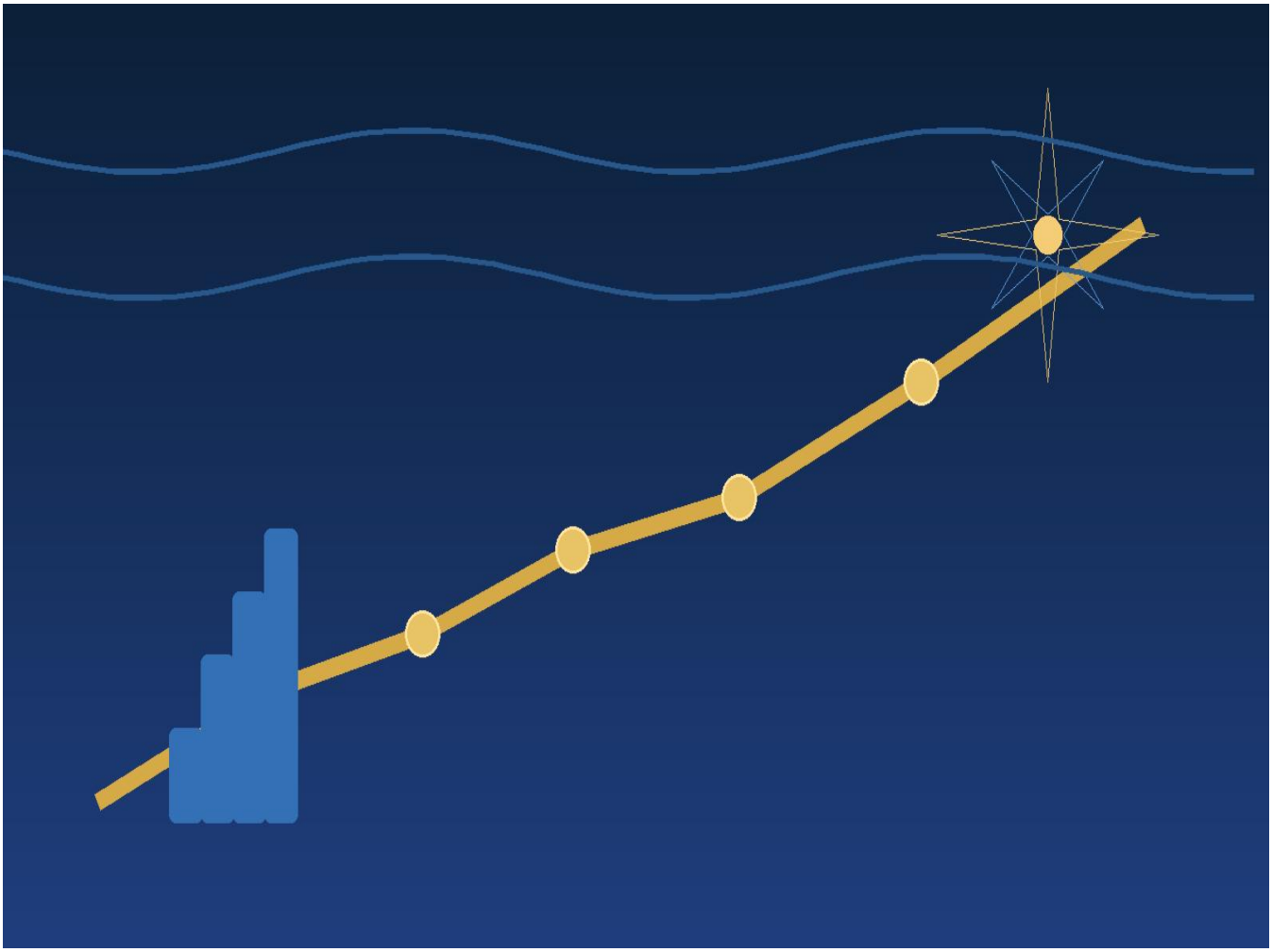

هندسة الأسبقيات للحكومة العراقية المقبلة 2026 – 2029

إطار سيادي مرن للمسار المالي الاقتصادي النقدي وللمسار الخارجي والدبلوماسي

المستشار د.عقيل محمود الخزعلي

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي
المنطلق الدستوري والسيادي
السياق العراقي في ربيع 2026
منهجية هندسة الأسبقيات
الأسبقيات العامة للحكومة المقبلة
المحور المالي الاقتصادي النقدي
محور السياسة الخارجية والدبلوماسية والعلاقات الدولية
خارطة المئة يوم
خارطة السنة الأولى
خارطة 2027 – 2029
الحوكمة والتنفيذ والقياس
المخاطر والبدائل
ثبت المراجع

الملخص التنفيذي

تبدأ الحكومة العراقية المقبلة عملها في لحظة انتقال سياسي حساس بعد انتخاب رئيس الجمهورية في 11 نيسان 2026 وتكليف رئيس مجلس الوزراء في 27 نيسان 2026، وتدخل هذه الحكومة إلى الحكم تحت ضغط تزامن نادر بين هشاشة مالية ونفطية، وانكشاف مرتفع على هرمز، وضغط مناخي ومائي، واستقطاب إقليمي، وتوقعات اجتماعية متسعة.

تقترح هذه الدراسة منهجية هندسة أسبقيات تقوم على ثلاث طبقات مترابطة: طبقة الاستقرار العاجل، وطبقة الإصلاح الممكن، وطبقة التحول المستدام. وتذهب إلى أن النجاح خلال المدة 2026 – 2029 يتوقف على **حسم سبع أولويات حاكمة:** حماية المالية العامة، تخفيف الانكشاف النفطي، إصلاح المصارف والمدفوعات، توسيع الائتمان المنتج، رفع الإيرادات غير النفطية، اعتماد دبلوماسية توازن نشطة، وبناء ذراع تنفيذية حكومية ذات قيادة واضحة وقياس دوري.

وتنتهي الدراسة إلى أن الحكومة المقبلة تحتاج إلى عقل دولة أكثر من حاجتها إلى وفرة شعارات، وأن معيارها الحاكم يتمثل في القدرة على جمع الاستقرار مع الإصلاح، والإصلاح مع العدالة، والعدالة مع الثقة، والثقة مع استدامة القرار.

لوحة رقم (1) مثلث الضغط الحاكم

الضغط السياسي	الضغط المالي النفطي	الضغط المناخي الاجتماعي
انتقال حكومي وتحالفات متحركة	اعتماد مرتفع على النفط وهرمز	ماء وشباب وخدمات وثقة عامة

هذه اللوحة تختصر بيئة القرار التي ستعمل الحكومة المقبلة داخلها. ويقع الخطر الأعلى عند لحظة التقاء الأضلاع الثلاثة في زمن واحد.

المنطلق الدستوري والسيادي

تستند هذه الدراسة إلى الدستور العراقي لعام 2005 بوصفه مرجعية الإطار الحاكم. فالمادة الخامسة والعشرون توجب إصلاح الاقتصاد العراقي وفق الأسس الحديثة وبما يضمن استثمار موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتطويره. والمادة السادسة والعشرون توجب تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات. والمادة المئة والعاشرة تضع السياسة الخارجية، والتفاوض الدولي، والسياسة التجارية السيادية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية والمادتان المئة والحادية عشرة والمئة والثانية عشرة تنظمان ملكية النفط والغاز وإدارتهما بما يحقق مصلحة الشعب العراقي

بأجمعه. ومن هذا المنطلق، فإن أسبقيات الحكومة المقبلة يجب أن تجمع بين الإصلاح الاقتصادي وبين السيادة الخارجية وبين العدالة الاتحادية في إدارة الموارد.

ويفرض الدستور أيضًا منطقًا مؤسسيًا واضحًا: تُمنح الحكومة الثقة على أساس منهاج وزاري، ومجلس الوزراء مسؤول عن تخطيط السياسة العامة وتنفيذها. ومن ثم فإن أي أسبقية حكومية تستحق التقديم يجب أن تكون قابلة للتحول إلى قرار وموازنة ومؤشر ونتيجة، من دون إلى رغبة خطابية فحسب.

السياق العراقي في ربيع 2026

يعرض صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 صورة دقيقة للاقتصاد العراقي: استقرار داخلي نسبي رغم الاضطراب الإقليمي، يقابله توسع سريع في الإنفاق، وقيود تمويلية متصاعدة، وتراكم متأخرات، وتباطؤ في نمو القطاع غير النفطي من 13،8 بالمئة في 2023 إلى 2،5 بالمئة في 2024، مع حاجة ملحة إلى تعبئة الإيرادات غير النفطية وضبط فاتورة الأجور وتعميق الإصلاحات الهيكلية.

وتبين وكالة موديز في 17 نيسان 2026 أن نحو 90 بالمئة من صادرات النفط العراقية تمر عبر هرمز، مع تحذير من هشاشة سلاسل التدفق النقدي حين يتعطل الممر. كما أظهرت أزمة نيسان أن الإنتاج الجنوبي تعرّض لهبوط حاد أثناء إغلاق المضيق. وهذا يرفع قيمة كل أولوية تستهدف تخفيف الانكشاف على مسار واحد للتصدير.

وفي البعد المؤسسي، أعلنت وزارة المالية في كانون الثاني 2026 تحسن مجموع العراق في مؤشرات الحوكمة العالمية من 29،5 نقطة في 2023 إلى 32،5 نقطة في 2024، مع صعود فعالية الحكومة ومكافحة الفساد وجودة التنظيم. هذا التحسن مهم، لكنه يمثل بداية طريق، ويحتاج إلى حوكمة تنفيذية أشد صرامة حتى يتحول إلى أثر محسوس.

وفي البعد المالي النقدي، أطلق البنك المركزي الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2025 – 2029، كما أطلق الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي للفترة 2024 – 2029، واضعًا هدفين لافتين: رفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمقدار يعادل 4 بالمئة من الناتج غير النفطي بحلول 2029، ورفع الائتمان الموجّه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقدار يعادل 3 بالمئة من الناتج غير النفطي في الأفق نفسه.

وفي البعد المجتمعي، يقدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان عدد سكان العراق في 2025 بنحو 47 مليون نسمة، ويضع نسبة من هم دون الخامسة عشرة عند 36 بالمئة من السكان. هذا الثقل الشبابي يمثل فرصة تاريخية ومصدر ضغط في آن واحد.

وفي البعد البيئي، تؤكد الأمم المتحدة في العراق في مذكرة كانون الثاني 2026 أن أكثر من 8 ملايين شخص يواجهون مخاطر مباشرة ترتبط بشح المياه والتغير المناخي، وأن أمن الماء صار جزءًا من أمن الاقتصاد والغذاء والطاقة والاستقرار المجتمعي.

جدول رقم (1) لغة الأرقام الحاكمة

المؤشر	القيمة	الدلالة	الجهة المرجعية
نمو القطاع غير النفطي 2024	بالمئة 2،5	تباطؤ حاد يحتاج إلى تحفيز منتج	صندوق النقد الدولي
مؤشر الحوكمة 2024	نقطة 32،5	تحسن مؤسسي يستحق التثبيت	وزارة المالية
حصة الصادرات عبر هرمز	نحو 90 بالمئة	انكشاف خارجي مرتفع	موديز
الائتمان المستهدف للقطاع الخاص حتى 2029	4 بالمئة من الناتج غير النفطي	رافعة تنويع وتمويل	البنك المركزي
حجم السكان 2025	نحو 47 مليون نسمة	فرصة ديموغرافية وضغط خدمات	صندوق الأمم المتحدة للسكان
الأشخاص المعرّضون لمخاطر الماء والمناخ	أكثر من 8 ملايين	أولوية سيادية بيئية	الأمم المتحدة في العراق

يمثل هذا الجدول الحد الأدنى من المعطيات التي يجب أن تدخل غرفة القرار عند ترتيب الأسبقيات.

منهجية هندسة الأسبقيات

تعتمد هذه الدراسة منهجية من خمس حلقات مترابطة: تحديد المخاطر الضاغطة، وزن القدرة المالية والمؤسسية، فحص سرعة الأثر، تقدير العدالة الاجتماعية، ثم اختبار الاستدامة. **ووفق هذه المنهجية تصنف الأسبقيات إلى ثلاث طبقات:**

الطبقة الأولى/ أسبقيات الاستقرار العاجل، ومدتها مئة يوم إلى سنة، وغايتها حماية الدولة من الانكشاف السريع.

الطبقة الثانية/ أسبقيات الإصلاح الممكن، ومدتها سنة إلى سنتين، وغايتها تغيير اتجاه الأداء من دون مجرد تسكينه.

الطبقة الثالثة/ أسبقيات التحول المستدام، ومدتها سنتان إلى ثلاث، وغايتها تثبيت نموذج حكم وقدرة أمتن.

مخطط رقم(1) سُلَّم الأسبقيات

الاستقرار العاجل	الإصلاح الممكن	التحول المستدام
سيولة، صدمات، طاقة، دفع، الرواتب، سلاسل، الإمداد	موازنة، مصارف ، جباية، استثمار، تنظيم، السوق	تنويع، إنتاجية، دبلوماسية اقتصادية، ماء، مناخ، ثقة

كل طبقة تبني ما بعدها. التعثر في الطبقة الأولى يستنزف الطبقتين التاليتين، والنجاح فيها يفتح نافذة إصلاح أوسع.

الأسبقيات العامة للحكومة المقبلة

1. أسبقية تثبيت السلطة التنفيذية وبناء فريق عمل منضبط ومهني وقادر على العمل بين بغداد والمحافظات والإقليم.
2. أسبقية حماية المالية العامة من صدمة النفط والممرات والطوارئ الإقليمية.
3. أسبقية استعادة الثقة الإجرائية بين المواطن والدولة عبر نتائج خدمية مبكرة قابلة للقياس.
4. أسبقية تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص بوصفه شريكًا في النمو والتشغيل من دون مرفقًا هامشيًا.
5. أسبقية إدارة الماء والمناخ بوصفهما ملفين سياديين من دون قطاعيين.
6. أسبقية دبلوماسية التوازن النشط التي تجمع السيادة بالمصلحة والانفتاح بالحذر.

المحور المالي الاقتصادي النقدي

1/ أسبقية الاستقرار المالي العاجل

الهدف المباشر هو منع انتقال الانكشاف النفطي إلى أزمة رواتب وسيولة ومدفوعات. وتتحقق هذه الأسبقية عبر تجميد التوسع غير الضروري في الإنفاق الجاري، وإعادة ترتيب بنود الصرف نحو الطاقة والصحة والخدمات الحرجة، وإطلاق غرفة إنذار مبكر تربط النفط والموانئ والبنك المركزي ووزارة المالية والجهات الجمركية. وينبغي في هذه المرحلة اعتماد سقف احترازي للعجز، وخطة طوارئ للصادرات، وجدول أسبوعي للتدفقات النقدية.

2/ أسبقية إصلاح الموازنة

تحتاج الحكومة المقبلة إلى الانتقال من موازنة توزع الريع إلى موازنة تشتري النتائج. هذا يقتضي اعتماد تصنيف واضح بين الإنفاق الحتمي والإنفاق التنموي والإنفاق المؤجل، وربط كل تخصيص بمؤشر أداء. كما يقتضي إطلاق مراجعة شاملة لفاتورة الأجور والدعم والالتزامات غير الممولة، مع حماية الفئات الضعيفة عبر تحويلات أكثر استهدافًا.

3/ أسبقية تخفيف الانكشاف على النفط والممرات

الاستراتيجية الأذكى تبدأ من محورين: تنويع مسارات التصدير، وتنويع مصادر الدخل. في مسار التصدير ينبغي رفع جاهزية البدائل البرية والبحرية والاتفاقات الفنية التي تخفف الاختناق عند اضطراب هرمز. وفي مسار الدخل ينبغي رفع مساهمة الجمارك والضرائب النوعية والخدمات السيادية ورسوم الامتيازات بطريقة عادلة ومنضبطة.

4/ أسبقية المصارف والمدفوعات

الإصلاح المصرفي هو الحلقة المركزية بين المالية العامة والاقتصاد الحقيقي. المطلوب خلال الولاية المقبلة إعادة هيكلة المصارف الحكومية، ورفع الحوكمة والامتثال، وتوسيع المدفوعات الرقمية، وتقليص الكتلة النقدية غير الرسمية، وتعميق أدوات السياسة النقدية التي تحمي الاستقرار السعري والمصرفي معًا.

5/ أسبقية الائتمان المنتج

ينبغي تحويل الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي من وثيقة إلى برنامج. الأسبقية هنا توجه الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعة الخفيفة، والزراعة الذكية، وسلاسل الغذاء والدواء، واللوجستيات، والخدمات الرقمية، عبر ضمانات مخاطر وتقييم ائتماني وتحفيز تشاركي مع القطاع الخاص.

6/ أسبقية التنويع والتشغيل

التنويع في العراق ينبغي أن يبدأ من القطاعات ذات المضاعف العالي للتشغيل والطلب المحلي: البناء والصناعات التحويلية الخفيفة والخدمات اللوجستية والاقتصاد الرقمي والزراعة المتكيفة مائيًا. وكل أولوية اقتصادية تستحق التقديم يجب أن تُختبر بسؤالين: كم وظيفة تخلق، وكم قيمة محلية تضيف.

7/ أسبقية بيئة الأعمال والاستثمار

ينبغي تبسيط دورة الترخيص، وتسريع إنفاذ العقود، ورقمنة النافذة الواحدة، واعتماد خريطة فرص معلنة بحسب المحافظات، مع حوكمة واضحة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وحماية المستثمر الجاد من الابتزاز الإجرائي.

8/ أسبقية الماء والطاقة بوصفهما قلب الاقتصاد

الأمن المائي والكهربائي ليسا ملفين خدميين فحسب. إنهما قاعدة الزراعة والصناعة والاستقرار الاجتماعي. ومن ثم فإن مشروع الحكومة الاقتصادي يجب أن يضم حزمة متكاملة للماء والطاقة تتضمن الكفاءة، والتخزين، والري الحديث، والطاقة اللامركزية، وخفض الفواقد، وحماية الشبكات.

لوحة رقم (2) معادلة الإنقاذ المالي الاقتصادي

الحماية	الإصلاح	التحفيز	الاستدامة
سيولة، نفط، رواتب	موازنة، مصارف، جباية	ائتمان، استثمار، تشغيل	ماء، مناخ، تنويع

المعنى التنفيذي هنا أن الحماية تسبق الإصلاح، والإصلاح يفتح التحفيز، والتحفيز حين يحسن تصميمه يفضي إلى الاستدامة.

محور السياسة الخارجية والدبلوماسية والعلاقات الدولية

1/ قاعدة العراق أولًا في الترجمة العملية

القاعدة الأولى للحكومة المقبلة هي تحويل الشعار الوطني إلى ترتيب عمل: أمن العراق، وسيادة قراره، وسلامة مجتمعه، واستقرار اقتصاده، ثم بناء علاقاته وفق هذه السلسلة من دون وفق ضغوط المحاور.

2/ دبلوماسية التوازن النشط

العراق يحتاج إلى توازن نشط مع واشنطن وطهران والعواصم العربية وأنقرة والقوى الدولية الكبرى. التوازن النشط يعني حماية المصالح من دون صدام مجاني، وفتح قنوات مع الجميع من دون ارتهان لأحد، وتحويل الجغرافيا من ساحة تصفية حسابات إلى مساحة تفاوض ومصالح متبادلة.

3/ الدبلوماسية الاقتصادية

وزارة الخارجية والحكومة مطالبتان بإعادة تعريف الدبلوماسية بوصفها ذراعًا للاقتصاد. أي أن تُربط السفارات بفرص التصدير، والاستثمار، والتمويل التنموي، ونقل المعرفة، والشراكات الجامعية، وسلاسل الغذاء والدواء والطاقة والماء.

4/ دائرة الخليج

الأولوية هنا مزدوجة: ترميم الثقة، وبناء مصالح متبادلة أعمق. ملفات الطاقة والربط والكهرباء والاستثمار والنقل والقطاع المالي يجب أن تتحول إلى برنامج سنوي مشترك، مع خطاب واضح يطمئن إلى أن العراق شريك استقرار من دون ممر تهديد.

5/ دائرة إيران

العراق مطالب بإدارة علاقة واقعية تحمي الجوار والمصالح التاريخية وفي الوقت نفسه تصون قرار الدولة العراقية واستقلال أولوياتها. النجاح هنا يقاس بقدرة بغداد على تحويل العلاقة إلى مصالح منظمة وحدود واضحة وقنوات مؤسسية.

6/ دائرة تركيا

الماء والتجارة والحدود والنقل والطاقة ملفات جوهرية في العلاقة مع أنقرة. ومن ثم ينبغي للحكومة المقبلة أن تدير هذه الدائرة بمنطق صفقة وطنية واسعة تعالج الماء واللوجستيات والأمن الحدودي والتنمية في الشمال معًا.

7/ دائرة الولايات المتحدة

المطلوب مع واشنطن علاقة سيادية عملية: تعاون مالي وتقني وأمني حيث تقتضي المصلحة، وحوار صريح حول السيادة والسلاح والاقتصاد والتحويلات المالية، مع الحرص على ألا يتحول العراق إلى ساحة عقاب بسبب صراعات الآخرين.

8/ دائرة الصين وروسيا وأوروبا

ينبغي توسيع الخيارات من دون افتعال اصطفافات. الصين باب تجارة وتمويل وبنية تحتية، وأوروبا باب استثمار ومعرفة ومؤسسات، وروسيا باب موازنة جيوسياسية في بعض الملفات. معيار التحرك هنا هو تنويع الشراكات من دون تبديل الارتهانات.

9/ الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية

يحتاج العراق إلى استثمار أوسع للمنظومة الدولية في ملفات الماء والمناخ والنزوح والحوكمة والتحول الرقمي والتمويل التنموي، مع الانتقال من طلب المساندة العامة إلى تقديم مشروعات جاهزة قابلة للتمويل والتنفيذ.

جدول رقم (2) دوائر التحرك الخارجي

الدائرة	الغاية	الأداة	المؤشر
الخليج	ثقة وربط واستثمار	مشروعات مشتركة وخطاب طمأنة	ارتفاع تدفقات الاستثمار والربط
إيران	تنظيم المصالح والحدود	قنوات مؤسسية وتفاهمات تشغيلية	تراجع الهشاشة على الحدود والطاقة
تركيا	ماء ونقل وأمن حدود	صفقات قطاعية متلازمة	تحسن التدفق المائي واللوجستي
الولايات المتحدة	استقرار مالي وتقني وأمني منضبط	حوار سيادي ومذكرات عمل	استقرار التحويلات والتعاون المنظم
الصين وأوروبا	تنويع الشراكات	دبلوماسية اقتصادية ومشروعات جاهزة	زيادة التمويل والشراكات النوعية

الدبلوماسية الأنجع للحكومة المقبلة هي دبلوماسية مصالح متوازنة، تقيس نجاحها بأثرها الاقتصادي والسيادي الفعلي.

خريطة المئة يوم

1. إقرار حزمة استقرار مالي طارئ وربطها بلوحة متابعة أسبوعية.
2. إطلاق مراجعة فورية للإنفاق الجاري والأولويات الملحة.
3. إعلان برنامج حكومي مختصر من عشر أسبقيات قابلة للقياس.
4. تأسيس مجلس تنسيق مالي نفطي نقدي برئاسة رئيس الوزراء.
5. تفعيل خلية دبلوماسية اقتصادية عليا داخل رئاسة الوزراء والخارجية.
6. فتح حوار تشغيل مع الإقليم حول الطاقة والرواتب والمنافذ.
7. إعلان مبادرة ماء وطنية تربط الموارد والديبلوماسية والمناخ.
8. إطلاق منصة حكومية علنية لعرض نسب الإنجاز في الأسبقيات الحاكمة.

خريطة السنة الأولى

1. إقرار تعديلات تشريعية وإجرائية تدعم الإيرادات غير النفطية وتحسن بيئة الأعمال.
2. إطلاق برنامج إصلاح المصارف الحكومية والمدفوعات والشمول المالي.
3. توجيه الائتمان المنتج إلى القطاعات ذات المضاعف التشغيلي الأعلى.
4. إبرام حزمة تفاهمات إقليمية في الماء والطاقة والربط والنقل.
5. اعتماد إطار وطني موحد للحوكمة وإدارة المخاطر والمتابعة.
6. بدء تنفيذ برنامج خدمات سريع في الكهرباء والماء والبلديات والمراكز الصحية.

خريطة 2027 – 2029

1. رفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في النمو والتشغيل على نحو واضح.
2. تقليص الوزن النسبي للإنفاق الجاري في الموازنة عبر إصلاحات تدريجية منضبطة.
3. استكمال التحول الرقمي الحكومي في الملفات ذات الأثر الأعلى.
4. ترسيخ دبلوماسية اقتصادية قائمة على الممرات والطاقة والمعرفة والاستثمار.
5. بناء منظومة استدامة وطنية للماء والطاقة والمناخ والمرونة المجتمعية.

منظومة الحوكمة والتنفيذ والقياس

تحتاج الحكومة المقبلة إلى بنية تنفيذية صغيرة وعالية الفاعلية داخل رئاسة الوزراء، تتكون من وحدة أسبقيات عليا، ووحدة متابعة وقياس، ووحدة دعم القرار والبيانات، ووحدة دبلوماسية اقتصادية، ووحدة مخاطر ومرونة. وتعمل هذه الوحدات وفق سجل موحد للأولويات والمؤشرات والمخاطر والقرارات التصحيحية.

ويقترح هذا الدليل خمس أدوات قياس رئيسة: نسبة الإنجاز الزمني، ونسبة الإنجاز المالي، ونسبة الإنجاز الفعلي الميداني، ونسبة الأثر المباشر، ونسبة الاستدامة المؤسسية. وتعرض هذه النسب شهريًا داخل الحكومة وفصليًا للرأي العام في لوحة أداء مختصرة.

مخطط رقم (2) دورة القرار الحكومي الرشيد

تصحيح ↓	قياس ↓	تنفيذ ↓	ترتيب ↓	تشخيص ↓

يكتمل القرار الرشيد حين تعود كل دورة إلى التشخيص من جديد بعد القياس والتصحيح، وبذلك تتحول الحكومة إلى جهاز تعلّم مستمر.

المخاطر والبدائل

الخطر الأول هو أن تنتصر الحسابات السياسية القصيرة على الأسبقيات الوطنية. **والخطر الثاني** أن تُدار المالية العامة بمنطق رد الفعل. **والخطر الثالث** أن تبقى السياسة الخارجية موسمية وبيانية أكثر من كونها مؤسسية ومصلحية. **والخطر الرابع** أن يتقدم الإنفاق الجاري على الاستثمار والإنتاج مرة أخرى. **والخطر الخامس** أن يتأخر التعامل مع الماء والمناخ حتى يتحولا إلى أزمة أمن مجتمعي واسعة.

يتمثل البديل العملي في التزام حكومي صريح بمصفوفة أسبقيات محدودة، وفي ربط الموازنة والقرار الخارجي ولوحة الأداء بهذه المصفوفة، وفي مراجعة فصلية معلنة لتقدمها وتعثرها وأسباب ذلك.

الخاتمة

تدخل الحكومة العراقية المقبلة ولاية شديدة الحساسية، لكن هذه الحساسية نفسها تمنحها فرصة نادرة لإعادة ترتيب الدولة على قاعدة أسبقيات واضحة وواقعية. فالعراق يملك ثروة، وشبابًا، وموقعًا، ومرونة مؤسسية كافية كي يخرج من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء القدرة.

ان المطلوب خلال المدة 2026 – 2029 هو عقل حكومي يقدّم الحماية المالية، ويقود إصلاحًا ممكنًا، ويبني تحولًا مستدامًا. والمفتاح الذي يجمع المحور المالي الاقتصادي النقدي ومحور السياسة الخارجية هو كلمة واحدة: السيادة الفاعلة. فمن دون سيادة مالية نسبية تضعف السياسة. ومن دون سياسة خارجية متوازنة يضيق هامش المال والاقتصاد. وحين يلتقي المحوران في مشروع حكومي منضبط، تبدأ الدولة باسترداد زمام المبادرة.

ثبت المراجع المرجعية

1. الدستور العراقي لعام 2005 مجلس النواب العراقي
2. صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة للعراق تموز 2025
3. وزارة المالية العراقية مؤشرات الحوكمة العالمية كانون الثاني 2026
4. البنك المركزي العراقي الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025 – 2029
5. البنك المركزي العراقي الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي 2024 – 2029
6. خطة التنمية الوطنية 2024 – 2028
7. البنك الدولي تقرير العراق للمناخ والتنمية
8. الأمم المتحدة في العراق مذكرة شح المياه ومخاطر المناخ كانون الثاني 2026
9. صندوق الأمم المتحدة للسكان بيانات سكان العراق 2025
10. تقارير دولية وإخبارية مرجعية عن انتقال السلطة في العراق ومخاطر هرمز والنفط خلال نيسان 2026